

فلسطين/اسرائيل: من المطلوب التعاون الكامل مع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية

على السلطات الاسرائيلية والفلسطينية منح محكمة الجنايات الدولية نفاذاً إلى الأراضي الفلسطينية دون عوائق بغية التحقيق في جرائم مزعومة وفق القانون الدولي ارتكبتها كافة أطراف الصراع، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

أعلن مدعي المحكمة الجنائية الدولية أمس [فتح تحقيق](#) في "جرائم حرب ارتكبت أو يجري ارتكابها في الضفة الغربية، من ضمنها شرق القدس، وفي قطاع غزة".

"على اسرائيل، والولايات المتحدة، وغيرها من الدول، الامتناع عن أي جهد يمس بعمل مكتب المدعي وبنزاهة التحقيق الذي يجريه،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "لا بل يجب عليهم الالتزام بالأعراف المتعارف عليها عالمياً بخصوص استقلالية وعدم انحياز القضاة والمدعين."

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين كل الدول والمنظمات المعنية للتعاون بشكل كامل مع مكتب المدعي وتقديم أي مساعدة قد تكون ضرورية لإجراء التحقيق.

كما يجب على السلطات الاسرائيلية والفلسطينية على وجه التحديد منح مكتب المدعي وأعضاءه نفاذاً بلا عوائق إلى كافة الأراضي الفلسطينية دونما تأخير، وأن يسمحوا لهم بزيارة المواقع، ولقاء الضحايا والشهود والتحدث إليهم، والوصول إلى أية ملفات أو سجلات ذات صلة.

من الضروري جداً أن يتمكن محققو المحكمة الجنائية الدولية ومدعوها، مثل أي محققين ومدعين، من أداء عملهم بشكل مستقل، وغير منحاز، وجدي، بدون تهديد، أو إعاقة، أو مضايقة، أو تدخل غير لائق."

"يقدم تحقيق المحكمة الجنائية الدولية فرصة فريدة من نوعها للبدء بمعالجة الإفلات من العقاب البنيوي الذي يغطي الجرائم القديمة والجارية تحت القانون الدولي في فلسطين،" أضاف بنعربية. "إنها خطوة أولى فائقة الأهمية نحو تفعيل حقوق الضحايا في العدالة، الحقيقة، وجبر الضرر."

في 5 شباط/فبراير 2020، [قررت](#) المحكمة الجنائية الدولية أنه بإمكانها فرض ولايتها القضائية على الجرائم الخطيرة التي يُزعم أنّها ارتكبت في دولة فلسطين منذ 13 حزيران/يونيو 2014.

في 16 آذار/مارس 2020، قدمت اللجنة الدولية للحقوقيين ملاحظات [أصدقاء المحكمة](#) دعماً لولاية المحكمة الجنائية الدولية القضائية الإقليمية.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
said.benarbia@icj.org، هاتف: +41 22 979 3817

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد
asser.khattab@icj.org